في عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية في تونس: السياقات، الأسباب والآثار

أ.عادل العياري

المعهد العالي للتنشيط الشبابي، جامعة تونس- تونس

ملخص: يتعرض هذا المقال بالبحث إلى عزوف الشباب التونسي عن المشاركة في الحياة السياسية العامة، ويحاول أن يقف عند أسباب تراجع هذه المشاركة وآثارها السياسية والاجتماعية. لقد أنتج الانتقال الديمقراطي في تونس مساحات هامة من الحريات السياسية مكنت الشباب من الإقبال على الانخراط في الأحزاب وفي منظمات المجتمع المدني ما أسهم في خلق ديناميكية سياسية كبيرة، إلا أن فشل النُخب السياسية في إدارة هذا الانتقال الديمقراطي وعدم إنجاز مكاسب اقتصادية واجتماعية تُؤصّل مشاركة الشباب وتُجذّرها، قلّصت من الممكنات الواقعية والحقيقية لتواجد الشباب كفاعل اجتماعي بارز يُساهم في إدارة الشأن العام وتنامت القطيعة السياسية بينه وبين النخب القائدة ما عطّل بدوره تحقُّق الاعتراف الاجتماعي كمطلب أساسي للاحتجاج الشبابي.

الكلمات المفتاحية: المشاركة، العزوف، الشأن العام، السياسة، الاعتراف.

On Youth Reluctance to participate in political life in Tunisia :Contexts, causes and effects

Adel Ayari

Institute for Youth Activation ISAJC at Tunis University- Tunis

Abstract: This article is a research about the reluctance of Tunisian youth in participating in public political life, it also attempts to identify the reasons behind the decline of this participation and its political and social effects. The democratic transition in Tunisia gave the floor to ample areas of political freedom which enabled young people to be more engaged in political parties and civil society organizations, which contributed to creating a great political dynamic. However, the failure of the

political elites to manage this democratic transition and their inability to achieve economic and social gains that can root youth participation and reduce the real possibilities for the presence of young people as social actors contributing to the management of public affairs. This leads to the growing and deepening of thepolitical estrangement among the elites and youg people with public affairs, which contributed to the delay in achieving social recognition as an essentiel demand for young protests.

Keywords: Participation, reluctance, public matters, politics, recognition.

مقدمة:

تُمثّل مشاركة الشباب في الحياة السياسية، دليلا على ديناميكية المجتمعات واحد أوجه قُدرات النُخب السياسية والمدنية الشابة على التأثير في الشأن العام وتعبئة الطاقات والموارد البشرية المختلفة في اتجاه مشروع سياسي ومجتمعي معين. كما تُحيل مشاركة الشباب أيضا إلى دمقرطة الحياة السياسية وتوفر ظروف المساهمة والتأثير في الشأن العام ووجود إطار تشريعي ملائم وهياكل مؤسساتية تسمع وتنصت وتأخذ بمقترحات هذه الفئة الاجتماعية. إلى ذلك، تتأثر هذه المشاركة بمستويات متعددة تتصل بالتشريعات المتوفرة التي تشجع الشباب على المساهمة في الشأن العام، كذلك بطبيعة المناخ السياسي عموما، ونوعية الخطاب السياسي في جانبه المتعلق بالتواصل وطرح الحلول العملية لمختلف الإشكاليات ذات الصلة، إضافة إلى توفّر إمكانية التواجد داخل الأحزاب السياسية في مستوى مراكز القرار أو داخل هياكل مدنية تُغذّي لرؤى وتصورات حول الشباب والشأن العام والأدوار المختلفة التي يمكن أن يلعبها.

إلى ذلك، ففي تونس، تُعتبرُ مسألة مشاركة الشباب في الحياة السياسية مؤشّرا لقياس مؤشرات ديمقراطية التحول السياسي الذي وقع وفهم طبيعة نظامه ونوع إدارته للرهانات المستجدّة وكذلك في الجانب المتعلق بالمواطنة وقيم التشاركية ومُحفّزاتهما. تزايد الاهتمام بمسألة مشاركة الشباب في الشأن العام بعد 2011 نظرا للانفتاح السياسي والطفرة الكمية في عدد الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني التي حاولت المساهمة في إثراء الساحة السياسية والمدنية على مستوى الأنشطة وعبر التفاعل مع المُنجز القانوني والسياسي الذي أفرزته الديناميكية السياسية والحقوقية لمرحلة ما بعد 2011. سجلت مختلف المحطات الانتخابية منذ 2011 مشاركة شبابية، غير أن هذه المشاركة شهدت تراجعا ملحوظا بين الانتخابات التشريعية لسنة 2011 والانتخابات البلدية لسنة 2018. يطرح هذا التراجع العديد من التساؤلات حول الأسباب الدافعة لذلك وطبيعة العمل

السياسي من جانب كونه دافعا للمشاركة السياسية للشباب، أو طاردا لإمكانيات المساهمة. كما تصبح مسألة تمثُّلات الشباب للعمل السياسي في علاقة بموقفه من الأحزاب والقيادات الحزبية والفاعلين السياسيين من المسائل التي تُؤثر مباشرة على عملية المشاركة سلبا أو إيجابا. من هذا المنطلق، تصبح مسألة المشاركة الشبابية نقطة الارتكاز في كل ما يخص مستويات تأثير الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني في عملية حشد وتعبئة القدرات-خاصة منها تلك المتعلقة بالشباب- في عملية المشاركة في الحياة السياسية، وانطلاقا من تصورات الشباب للحياة السياسية بأطرافها المتعددة: قوانين، فاعلين، هياكل وأحزاب... يمكن تفكيك صورة هذا العزوف المترجم لرؤية الشباب حول دوره الاجتماعي والسياسي وباعتبار المشاركة السياسية جزء من عملية تحصيل الاعتراف الذي يتأثر بمدى توفر فرص المشاركة من عدمها.

أولا: المشاركة السياسية: بين فكّي العزوف والقطيعة

يرتبط الاهتمام بالشأن العام، بمسألة المشاركة السياسية من جانب أنها نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. يُحدّد "صموئيل هنتنغتون" و"جون نيلسون"، معنى المشاركة السياسية في أنه ""نشاط يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"(البيج، 1997، ص64). حسب هذا التحديد، تتجلّى أهمية المشاركة السياسية كنشاط يُساهم في وضع قيم الديمقراطية على محك التطبيق، ويسمح باستثمار معاني تساوي الفرص والتنشئة المواطنية في عملية بناء السياسات العمومية. هذا المعنى، يصطدم بعائق جوهري، وخطير في نتائجه واستتباعاته، وهو عزوف الشباب، عن المشاركة السياسية. بالنظر إلى وضعيات مختلفة يعيشها قسم كبير من الشباب، فإن قضية المشاركة أو الساهمة في الشأن العام، قد حوّلتهم من مشروع مُساهمين، إلى قضية وإشكالية اجتماعية. يُمكن تفسير هذا التحول، بمسألة العزوف عن الاهتمام أو المساهمة في الشأن العام من خلال عامل الغياب عن التواجد داخل الأُطر الحزبية أو المجتمع المدني. من هذه الزاوية، تظهر أهمية الرهان المُصاحب للعزوف وما ينتج عنه من توترات على المستوى الشخصي وعلى المستوى الجماعي، والعقبات المختلفة التي تواجهها المشاركة بفعل تراجع التفاعل مع الشأن السياسي العام. تصطدم عملية تغذية المشاركة بمعرقلات مختلفة تحول دون إمكانيات التواصل السياسي والممارسة التشاركية، حيث تُصبح القطيعة التامة مع الشأن العام ومع راسمي السياسات العمومية والفاعلين السياسيين، بمثابة آلية صد واستبعاد وتهميش مع الشأن السياسي. هذا العزوف يُفرغ الساحة السياسية من قدرات وطاقات يُمكن أن تساهم بفاعلية في تغذية قيم المشاركة والمساهمة في رسم السياسات العمومية. هذا الأمر يحرم مجموعات عديدة ومتنوعة من الشباب رغم استعدادهم للمشاركة السياسية، من

المجالات التي يُمكن لهم التحرك ضمنها، وبالتالي يجعلُ دفاعهم عن مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية يصَبُّ حتما في احتجاجهم الاجتماعي والسياسي ويُغذّي تحركاتهم في اتجاه المطالبة بالتغيير السياسي الجذري. في نفس الوقت يتغذى نفور قطاع عريض من الشباب، من النخب السياسية ومن الشأن السياسي العام في اتجاه سعي الكثير منهم لخلق أشكال جديدة من التنظّم الذاتي والمشاركة من خارج المؤسسات الرسمية والحزبية والمدنية، التي فقدت كثيرا من جاذبيتها وقدراتها التعبوية.

يتظافر فشل السياسات العمومية الموجهة للشباب مع تراجع القدرات التعبوية للأحزاب وانحسار تأثير منظمات المجتمع المدني، ليدفع الشباب نحو خلق أشكال جديدة من الفعل السياسي الخاص بمطالبهم، ويُصنعُ عند الكثير منهم رابط اجتماعي فردي وجماعي جديد مع السياسة ومعانيها. لا تقف الصورة السلبية المُتشكّلة عند الشباب حول الشأن السياسي والفاعلين السياسيين فقط بل يصبح لها اثار اجتماعية تطال حتى علاقة بعض الشباب بمحيطه الاجتماعي ودائرة علاقاته الاجتماعية المُقربة وبالعائلة. من أهم أمثلة ذلك، الشباب الحامل للشهادات الجامعية والعاطل عن العمل والذي في كثير من الحالات يعيش حالة من الهشاشة مشُوبة بالتوتر وفقدان التواصل، وفقدان الصورة الرمزية الإيجابية الواعدة التي تكونت أثناء فترة مزاولة التعليم أو التكوين. في هذا المعنى، يؤكد Vincent Geisser (Marion Solletty,2011) على التمزقات التي تطال العلاقة بين الشاب العاطل والعائلة حيث يتحول من مشروع عائل أو منقذ لعائلته، إلى عبء إضافي. كما تتجذر قيم الإبعاد الاجتماعي والاغتراب المتأتيان من شعور بعدم الثقة في الحاضر والمستقبل، ومن إحساس بالاحتقار الاجتماعي الذي تُسببه الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

رغم تواجد الشباب داخل الأطر السياسية الحزبية والمدنية، إلا أن وضعية مشاركته لا تزال هشة وضعيفة. تُلامسُ عدم الجدوى والشعور المتباين حول مشاركته السياسية. يرتبط النفور المتعاظم من السياسية والسياسيين بحالة من عدم اليقين بجدوى التنظّم السياسي أو ضعف آليات المشاركة السياسية داخل الأُطر الحزبية ومنظمات المجتمع المدني المتواجدة على الساحة الوطنية، وعدم رضا جزء كبير من الشباب عن درجة المشاركة في ضبط البرامج والخطط وتحديد الأهداف وفي أخذ القرار. في نفس السياق، يتشكّل تقييم شباب الأحزاب والمجتمع المدني لمشاركتهم في قضايا الشأن العام، بفاعلية الحياة السياسية العامة والحزبية على خلق تحول اقتصادي واجتماعي حقيقي يُلبّي تطلعات الشباب المختلفة المتنامية والمتحولة. كما أن المشاركة على علاقة مباشرة واضحة ودالة عن واقع الأحزاب السياسية والأدوار التي تُسند إلى الشباب أو تلك التي سُلبت منه بفعل عوامل التفرّد بالقرار والانفراد بالتسيير وغيره من العوامل. إن عدم قدرة الفاعلين السياسيين المختلفين على استنباط إجابات ناجعة ودائمة لواقع يتميز بهشاشة اقتصادية. مع تتالي الخيبات عند الشباب فإن «نوايا الوعود المتكررة التي يطلقها المسؤولون للمواطنين تتحول إلى حجج على عدم نجاعتهم" (Patrick Savidan,2015, p227) وتؤدي دور جرعات تنفيس عن الغضب وتأزم الواقع الاجتماعي. يُضاف إلى هذا إخفاق السياسات العمومية الموجهة للشباب الذي يدفع سلوك الكثير من الشباب نحو التملص من كل ما له علاقة بالشأن العام مثل الالتزام

الحزبي والمشاركة في تقديم التصورات أو الرؤى والتواصل مع الفاعلين السياسيين بصورة متواترة ودائمة؛ وهذا في حد ذاته يُفتّت المكاسب الديمقراطية ويُضعفها. تستحيل العلاقة بين الشأن العام والشباب إلى مصدر إحباط قائمة على المواجهة والصراع المتجدد مع الفاعلين السياسيين وراسمي السياسات العمومية وفي نفس الوقت تتلاشى رويدا رويدا ثقة الشباب في المؤسسات السياسية المنتخبة، وهذه الأخيرة تفقد جزء مهما من شرعيتها لدى الجمهور. هذا التوجه ومآلاته، تُغذّيهما وضعيات حقيقية تكرس الإبعاد عن صنع القرار والتهميش الاقتصادي وانكماش الفرص الهيكلية المنظمة للمشاركة الشبابية. ينتج من تداخل كل هذه العوامل وتشابكها تكريس لمشاركة غير متساوية بل وفي أحيان كثيرة تغييب للمشاركة أصلا. يساهم كل هذا في دفع الشباب إلى خلق أشكال جديدة من الاحتجاج واستنباط اطر جديدة للتعبير عن مطالبهم وانتظاراتهم، وخلق مبادرات وديناميات مستحدثة يُحوّلونها في اتجاه افتكاك ما يعتبرونه حقوقا اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتساعدهم على نجاح تفاوضهم مع القائمين على الشأن السياسي وأصحاب القرار والتأثير عليهم بغية افتكاك جزء من الحقوق والمشاركة في وضع الحلول للإشكاليات المتنوعة التي تخصهم وتلك التي تعنيهم.

ثانيا: تنامي التراجع والعزوف

تؤكد عديد الدراسات والتقارير الصادرة عن مؤسسات بحثية وعن هيئت ومنظمات وطنية ودولية على تراجع الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية وعزوفه المتنامي عن الإسهام فيها والمد والجزر الذي يميز مشاركته في الانتخابات (Programme MENA- OCDE pour la gouvernance 2017 ; Programme des Nations Unies pour le développement, 2013).

يشمل هذا التراجع في المشاركة السياسية خفوت الإسهام في ممارسة الحقوق المدنية والسياسية من خلال الانضمام للأحزاب والمنظمات والجمعيات، والتصويت والترشّح للمناصب العامة وتقلدها، والمشاركة في الحملات الانتخابية والمؤتمرات والندوات المعنية بطرح قضايا المجتمع والمشاركة في الأنشطة التطوعية للصالح العام في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها مما يصب في مجال الشأن العام أو في الانصهار المنظم في صنع القرارات السياسية وممارسة هذا الحق ممارسة فعلية.

كما يتأكد هذا العزوف المتنامي أيضا من خلال مؤشرات عديدة ومتنوعة من أهمها نسب المشاركة في انتخابات مجالس الطلبة بالمؤسسات الجامعية، وعدد الانخراطات في الأحزاب وفي المنظمات النقابية وفي المنظمات الشبابية وفي منظمات المجتمع المدني. كما يتأكد هذا أيضا في نسب المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية (رغم بعض الأرقام المرتفعة بالنسبة لهذه الأخيرة في 2019) كاتجاه عام لسلوك الشباب السياسي والانتخابي.

إلى ذلك فان التراجع الشبابي يأخذ مناح عديدة إذ يتمظهر في صور مختلفة من الاحتجاج والرفض والتظاهر باختلاف الفئة الشبابية المعنية به. فمن الريف إلى المدينة ومن الجامعة إلى المعهد ومن المعمل أو المنشأة الصناعية إلى الوظيفة العمومية والعمل الحر وحسب الجنس والفئة العمرية والبطالة والأصل الاجتماعي؛ يثير العزوف السياسي للشباب رهانات مختلفة وقضايا ذات خصوصية ويحيل إلى أسباب متشابكة وإلى معان متعددة حول إخفاقات الديمقراطية التونسية التي اكتفت بإصلاحات دستورية وقانونية وما يهم الحريات العامة والفردية أعطت للديمقراطية مؤسسات ولكنها عجزت في تغذيتها بمكاسب اقتصادية واجتماعية تحميها وتؤمنها امام محاولات جيوب المقاومة المتصدية للانتقال الديمقراطي وبالتالي فإن إدارة الانتقال نحو تركيز الديمقراطية لم يسطع استنباط الأشكال الكفيلة بتحويلها "من ديمقراطية سياسية إلى ديمقراطية اجتماعية") (Norberto Bobbio,2007, p 119 تؤمّن للأفراد وخاصة لقطاع عريض من الشباب التمتع الشامل والتام والدائم بكل حقوقهم.

1-في سياقات ورهانات العزوف السياسي للشباب

تتغذى مشاركة الشباب في الحياة السياسية من الأطر التشريعية والقانونية المشجعة على ذلك كما تتأثر سلبا وإيجابا من نوع الثقافة السياسية السائدة ومن سلوك النخب السياسية كما من نوع أدائها ومن نوع القدرات التعبوية للأحزاب وللمنظمات المدنية والنقابية إلى جانب جاذبية برامجها وخطابها وقدرة الزعامات على حشد الجمهور الشبابي. تعتبر كل هذه عوامل مباشرة تطبع المشاركة وتقويها كما تضعفها.

في نفس الوقت فإن العزوف كما المشاركة هما إنتاج اجتماعي وسلوك سياسي وثقافي يتأصلان ويضعفان في إطار تحولات وتغيرات اجتماعية مختلفة العمق وأيضا في سياقات تاريخية واجتماعية وسياسية معينة تلعب فيها الدولة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة أدوارا هامة في صنع السلوك الشبابي عامة والسياسي منه خاصة. يكمن خطر تلاشي المشاركة السياسية للشباب، حين تواجه الديمقراطية خطر تشظي مكوناتها المختلفة كالحرية والتقدم والإرادة الشعبية، أو أن يستقل أحد هذه المكونات بذاته عن الاخرين ويتحول إلى المبدأ الوحيد المؤسس لها وينفلت كليا عن كل رقابة، فحينها تتحول كل هذه المكونات " إلى مخاطر حقيقية للديمقراطية: الشعبوية، الليبرالية المفرطة، السيانية العابثة" (TzvetanTodorov,2012, p18). تتأثر المشاركة بمناخات الحرية أو الاستبداد ودرجة التمتع بالحقوق الفردية والجماعية وطبيعة النظام السياسي للدولة والوضع الاقتصادي والرخاء والرّفاه والفقر والبطالة وواقع العدالة الاجتماعية والهشاشة والتهميش والتعليم ونوع البنى الاجتماعية وطبيعة البنى الذهنية ونظام القيم الحاثّة على المشاركة والنقد والاقتراح والمبادرة، والعائلة والسلطة الاجتماعية المانعة أو السّامحة والمتدخلة في توزيع الأدوار بين الافراد ونوع التربية الاجتماعية التي تهيئ غير الراشدين لتحمل مسؤوليات مستقبلية بالرجوع إلى صفات منشودة في الفرد وتشكّل الصور الذهنية والوعي عند الأفراد وتمثُّلاتهم ؛ كلها مستويات متداخلة في هذا الشأن تصنع أطرا اجتماعية مشجعة لمشاركة الأفراد ودافعة لها تُأصّلها كسلوك وكخيار أو مانعة ومعرقلة لهما.

مثّل الشباب في تونس منذ دولة الاستقلال وحتى العشرية الأخيرة من القرن الماضي حقلا مميزا للاستثمار السياسي نظرا للعائدات المهمة على شرعية الدولة والنخب الحاكمة وعلى القبول الشعبي للخيارات السياسية العمومية. لقد رافق هذا الاستثمار السياسي الرسمي حتى نهاية السنوات السبعين انجازات اجتماعية في مستوى التشغيل والتعليم والدخول إلى الجامعة وعموما الارتقاء الاجتماعي لفئات عديدة . لكن في نفس الوقت لم تنجح هذه السياسات العمومية، رغم ادّعائها الإنصات لمشاغل الشباب في تلبية الحاجيات المختلفة لهذه الفئة أو لجزء كبير مها، ذلك " أنها لم تكن متحكمة كفاية في كل عوامل الادماج السوسيواقتصادي للشباب رغم ضخامة الالية التشريعية والتقنية المُعبأة للغرض والتي بان فشلها"

(Jean Hannoyer,2011, p 43)

مع بداية تسعينات القرن الماضي استثمرت السياسات الرسمية بكثرة وبصورة مستمرة في قطاع الشباب عبر سياسات الترفيه والرياضة والإعلام والإكثار من الاستشارات الوطنية حول موضوع مشاركة الشباب. كما شهدت التسعينات من القرن الماضي تراجعا كبيرا للحريات السياسية فيما مثلت الجامعة أهم فضاء اجتماعي حاضن للأنشطة السياسية الطلابية الرافضة لخيارات الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أما خلال العشرية الأخيرة، ورغم ازدياد منسوب الحريات الفردية والجماعية ابتداء من 2011 ونشأة مئات الأحزاب والجمعيات وما صاحب ذلك من تحولات سياسية وتغييرات تشريعية وقانونية تخص الحياة السياسية؛ فان الانتقال الديمقراطي عجز عن ترسيخ المشاركة الشبابية السياسية. لقد خلقت "الثورة" في تونس مناخا عاما شجع قطاعا عريضا من المواطنين على خوض النشاط السياسي عبر الانخراط الحزبي أو النشاط الجمعياتي المدني .

ولقد مثلت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 2011تعبيرا عن تحول هام في مستوى المشاركة الشعبية وخاصة الشبابية في الشأن العام واستفادت الحياة السياسية كثيرا من رغبات الناس وتطلعاتهم وانتظاراتهم وإيمانهم حينئذ بأنهم أمام فرصة حقيقة لتغيير أوضاعهم الحياتية والمعيشية. ولقد نجحت النخب السياسية الجديدة الصاعدة والأحزاب المتكونة حديثا في جلب قطاعات كثيرة من الجمهور وتمكن خطابها من جذب فئات شبابية مختلفة إلى الانخراط والنشاط السياسي، بل وتمكن الشباب من تبوء مراتب قيادية حزبية ونجح في ترأس قائمات انتخابية والحصول على مقاعد داخل البرلمان الجديد. أدخل كل هذا حيوية سياسية وديناميكية غير مألوفة على الحياة السياسية العامة .

إلا أنه بعد مرور عشر سنوات على "الثورة" في تونس، فإنه من نتائج الخيارات السياسية المعتمدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، أن تكونت صورة سلبية حول السياسة والنخب السياسية وتراجعت بصفة ملموسة مشاركة الشباب في الحياة السياسية

العامة. يعني هذا تراجع فئة ديمغرافية هامة عن أداء أدوارها الاجتماعية مع ما يعنيه ذلك من حالة غير سوية-مرضية وما يحمله من تداعيات مستقبلية مختلفة وسلبية تمس خاصة عدم قدرة المجتمع ومؤسساته المختلفة على تعبئة كافة موارده البشرية وعجزه عن الاستفادة من كافة الخبرات المتاحة وخاصة التي لدى هذه الفئة كفاعل اجتماعي مؤثر في عمليات التغيير الاجتماعي والاهتمام بقضاياه، له قدرات على اقتراح الحلول وصياغتها، كما يعني هذا أيضا عجز الشباب عن تحقيق مواطنته والتمتع بها كاملة.

من التداعيات الأخرى لعزوف الشباب عن المشاركة أن تُفرغ الحياة السياسية العامة من منسوب هام من القدرة على متابعة القضايا المجتمعية الحارقة وبالتالي تراجع قدرة المؤسسات السياسية والفاعلين السياسيين على خلق إجابات مناسبة لقضايا جوهرية. بتراجع المشاركة يُحرم الشباب من تلك" الثقة في النفس التي هي شرط أساسي لتحقيق الذات والوصول للحرية الذاتية الداخلية والتي من دونها لا يمكن للفرد أن يعبر عن حاجياته الخاصة" (HONNETH Axel ,2002, p 94)

أيضا تتراجع قدرات الأحزاب والنخب على خلق شرعية حول مشاريعها ومقترحاتها وعلى تأسيس فعل سياسي يستند على مقبولية عريضة. ومن زاوية تحليل أخرى فإن تراجع الشباب وعزوفه المتنامي يستنزفان -في أغلب الحالات- الشرعية السياسية للأحزاب وللمؤسسات السياسية حين تتراجع المشاركة الانتخابية بنسق متسارع أو تكون بنسب ضعيفة. أكثر من هذا، تحصل قطيعة مع مجمل الحياة السياسية –كفعل ينظر في الشأن العام- بل ويؤدي كل هذا إلى نوع من النفور الحاد تجاه السياسة عموما وتجاه النخب السياسية خاصة .

2-في بعض العوامل الهامة المنتجة لتراجع المشاركة السياسية للشباب

المشاركة السياسية للشباب نشاط وفعل وسلوك وليست مجرد اتجاه تنظيمي أو اعتقاد سياسوي ظرفيّين، لذلك فهي ليست بمعزل عن السياقات العامة السياسية والاقتصادية والتاريخية للمجتمع. فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشباب تؤثر في نمط وشكل مشاركته السياسية. في تونس تحوّل التشغيل والبطالة والتعليم والعنف والجريمة والهجرة والبيئة وغيرها من القضايا الراهنة إلى معرقلات قوية عطلت انصهار قطاع كبير من الشباب في الحياة السياسية. ذلك أنها بشكل عام ولكن مباشر تُعتبر كلها عوامل تؤثر بنسب مختلفة في سلوك الشباب السياسي وتحد بشدة من رغبة فئات شبابية متعددة في المشاركة في الحياة السياسية العامة. يمكن ان نُضيف إلى هذه القضايا عوامل بنيوية أخرى مثل أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتضمن تراكمات في مجال التربية السياسية الضعيفة وثقافة الخوف والرعب من النشاط السياسي وما انطبع لدى الأفراد بفعل ما مارسته الدولة تجاه التجارب التنظيمية الحزبية الشبابية من استبداد وقمع سياسي وأمني خلال عقود، مانعة بذلك من تكوّن رصيد مشاركة ديمقراطية آمنة.

لهذا فالمشاركة السياسية للشباب هي أحد أنواع المشاركة المجتمعية المتضمنة لمعلومات وخبرات ومهارات واتجاهات سياسية نتاج تعاون مؤسسات المجتمع المختلفة، وتأتي الدولة والأحزاب في مقدمة هذه المؤسسات تأثيرا في ميلاد هذه المسؤولية الاجتماعية المواطنية.

*في مسؤولية الدولة: يبدو اليوم واضحا وجليا أن السياسات العامة الموجّهة للشباب والخيارات المصاحبة لها وطرق التنفيذ في المجالات المعنية بها، قد فشلت في صياغة أجوبة ناجحة وفاعلة فيما يهم مشاكل الشباب المتنوعة. ولم تستطع هذه السياسات العمومية خلق قاطرة مشجعة على انخراط الشباب في الحياة السياسية ولم تستطع أن تتحول إلى ممارسات حاضنة له. يلاحظ المتتبع للحياة السياسية تلك القطيعة بين "ادّعاء" الخطاب الرسمي اهتمامه البالغ بالشباب من جهة، ودرجة الاقتناع بمضمون هذا الخطاب وبجدواه وفاعليته عند فئات عريضة من الشباب. تتحول هذه القطيعة إلى محرّك يغذي الامتناع والرّفض والاحتجاج كما أنها تصنع حواجز نفسية وسلوكية وتزيدها كل مرّة سماكة. لم تنجح الدولة في حسن استغلال سياق الانتقال الديمقراطي لصياغة مشروع عام ينخرط في طيّاته الشباب، وكان أن ألقى هذا الفشل المتعاظم ظلاله السياسية على فئات شبابية عديدة ومختلفة الملامح، أضحت "السياسة والشأن السياسي" في ذيل قائمة اهتماماتها الحياتية.

*في مسؤولية الأحزاب: انتفعت الأحزاب في السنوات الأولى ل"الثورة" من زخم الديناميكية الجديدة للحياة السياسة حيث تكاثر عددها وانخرط فيها أعداد كبيرة من الشباب التونسي، واعتبر هذا مكسبا اجتماعيا لها يؤسس لديمومة نشاطها. لكن سرعان ما تلاشى هذا المكسب السياسي وبان جليّا عجز الأحزاب على الاستثمار الدّائم لعائدات هدا التحوّل الهام. يتجلى هذا العجز في صور عديدة من أهمها النقاط التالية:

- قلّة الاهتمام الحقيقي بمشاكل الشباب عدى ذكرها كنقاط في الوثائق الحزبية أو في المنشورات الانتخابية.

- ضعف الاهتمام العملي واختزال الشأن الشبابي صوريا في قسم/مكتب شؤون الشباب والمرأة دون تأصيل تنظيمي.
- ضعف تشريك الشباب الحزبي في أخذ القرار ووضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف.
- التعامل مع الشباب كمخزون تصويتي والاكتفاء بمخاطبته عند المناسبات الانتخابية .
- ضعف الأداء التواصلي واستعمال خطاب باهت ذي مفردات عاجزة عن شدّ الجمهور الشبابي لما يعتبره قضاياه وحاجياته.
- المردوديّة الضعيفة في استعمال التكنولوجيات الحديثة للتواصل والإعلام ما أثّر على المتابعة الحقيقيّة لانتظارات الجمهور الشبابي.
- غياب زعامات حزبية تشد إليها الجمهور الشبابي وتترك لديه الانطباع الايجابي.

- ضعف أداء النخب السياسية الذي عمّق الصورة السلبية المتكوّنة لدى الشباب حولها .

ثالثا: استراتيجيات معالجة تراجع مشاركة الشباب في الحياة السياسية .

رغم إقرار جميع الفاعلين السياسيين بالأهمية البالغة لتشريك الشباب في رسم السياسات العمومية وضبط الاستراتيجيات المختلفة، ورغم محاولات الدولة والأحزاب جعل قضايا الشباب في قلب اهتماماتها، فإن الاحتجاجات الشبابية المتكررة كانت الدليل على أن الفشل صاحب هذه الاستراتيجيات المختلفة في مستوى تحقيق أهدافها المعلنة والتي كانت ترنو إلى تقليص حجم عدم اهتمام الشباب بقضايا الشأن العام وتشجيع الفئات الشبابية المختلفة على الانخراط الفعلي والعملي في الحياة السياسية والمدنية وفي ضبط الخيارات والتشريعات الملائمة. من أسباب فشل هذه الاستراتيجيات بقطع النظر عن محتواها انها لم تنبه بالحجم الكافي إلى بعض شروط نجاح مشاركة الشباب والتي من بينها الأساسيات التالية:

*أن مشاركة الشباب ولو أنها سياسية في بعدها الرئيسي، فإن لها عمق اجتماعي بامتياز يحوي محركات تغذّيها وموانع تصدّها ومعوّقات تعرقلها، ذات طابع ثقافي-قيمي وتاريخي واقتصادي.

*أنها كمشاركة لا تمسّ فقط الشأن السياسي العام بل تطال في انتشارها أو انحسارها، كل الشأن المجتمعي ونمط الحياة الاجتماعية ونوع العيش المشترك.

إلى ذلك فإن فاعليّة هذه الاستراتيجيات رهينة جملة من القواعد، التي من أهمها:

أ- أن تستند إلى إرادة سياسية حقيقيّة لدى صنّاع القرار ولدى الطبقة السياسية والنخب المعنية، ما يمكّن من آفاق تبنّيها كشأن عاجل ومؤكّد ضمن مشروع مجتمعي وسياسي .

ب- أن تستفيد من إجماع سياسي لدى الأجهزة الرسمية والمنظمات الحكومية والفاعلين السياسيين المعنيين بالشأن الشبابي، ما يؤمّنها ضد عدم التنفيذ.

ت- أن تُدار وتُنفّذ وتُقوّم بصورة تشاركيّة بما يعطيها الديناميكية القصوى ويؤمنها ضد البيروقراطيّة المُعطّلة.

ث-أن يشارك في صياغتها وفي متابعة تنفيذها خبراء لهم سلطة حقيقية في ذلك بما يحميها من الاعتبارات السياسويّة المستثمرة في الربح السياسي.

ج-أن تأخذ في عين الاعتبار الخصوصيات الجغرافية والثقافية والعمرانية والاقتصادية وطبيعة الملامح السوسيوديمغرافية للشباب وأن تستند إلى معطيات علمية مُحيّنة وموثوق بها، ما يمكّنها من المرونة الأمثل ومن قابلية التنفيذ.

ح-أن تُعبّأ لها الموارد المالية الضرورية لحسن وضعها وتنفيذها ومتابعتها ومراجعتها.

1-محاور تدخّل الاستراتيجيات

استأثرت الدولة طوال عقود بضبط الاستراتيجيات الموجهة للشباب واستثمرت فيها سياسيا أيما استثمار. مع مرحلة الانتقال الديمقراطي ورغم التغييرات السياسية الكبيرة فإن النخب الجديدة الحاكمة وتلك الصاعدة حديثا عجزت على استنباط استراتيجيات مُجددة بل وإنها عجزت حتى على تنفيذ تلك التي وضعتها. عانت السياسات العمومية خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي من عجز أصحاب القرار السياسي على أن يُسندوا استراتيجياتهم الموجهة لقضايا الشباب وخاصة مسألة المشاركة لدعائم تهضم داخلها جملة من الرهانات المصاحبة لمسألة المشاركة وتعمل على إنجاحها، وهي بالأساس ثلاثة رهانات:

- الرهان الأول يُحيل إلى العمق الاجتماعي -الثقافي للمشاركة وكل ما يهمّ البنى الذهنية والتربية والقيم في مستوى العائلة والمدرسة والفضاء الجامعي وباقي المؤسسات الاجتماعية المعنية بالتنشئة والمتدخلة في بناء شخصية الفرد. ذلك أنه من وظائف هذه المؤسسات العمل على نشر قيم المشاركة والمواطنة والمساواة والعيش المشترك وحرية المعتقد والضمير، وتثمينها وتأصيلها وتشجيع المبادرة والنقد والاقتراح.

- الرهان الثاني على علاقة مباشرة بالمجال السياسي كنشاط مجتمعي ونشاط متواتر ومستدام داخل الأحزاب والمنظمات المدنية وكل تنظيم مدني يصب في هذا الاتجاه. هذه الفضاءات الاجتماعية تؤدي دورا وسائطيا بارزا وحيويا في نشر قيم المشاركة السياسية والمواطنة وتسمح عمليا بدعم مشاركة الشباب فعليا في أخذ القرار وفي ضبط البرامج وفي تحديد الأهداف مع ما يستلزم ذلك من وضع ميكانيزمات واليات تفعيل وتنفيذ ومتابعة وتقويم، كل هذا في اتجاه جعل المشاركة الشبابية جزءا من ثقافة التسيير داخل الحزب أو الجمعية أو التنظيم.

- الرهان الثالث يتدخل في تقليص المُعوّقات الاقتصادية المانعة للمشاركة أو المُعطّلة لها. اهم مستوى في هذا الرهان هو التدخّل في قضايا التشغيل وبعث المشاريع والانتصاب للحساب الخاص وتوفير المُهيّئات التشريعية والحوكمة الرشيدة وتعبئة الموارد المالية اللازمة المُمهّدة لإنجاح المبادرات الاقتصادية الشبابية المحلية. يستهدف هذا التدخل وضع الاستراتيجيات الخاصة بالفئات الشبابية المتنوّعة كخريجي التعليم العالي العاطلين عن العمل أو الشباب الـ Neet وأولئك المنقطعين عن التعليم، والساعين للهجرة غير النظامية، بغية معالجة جذرية لوضعيات الهشاشة والفقر والحرمان والإقصاء الحائلة دون الاندماج الاجتماعي أو المعطلة له.

2-النقائص والاختلالات الهيكلية المُعطّلة للمشاركة السياسية

اجتمع الصراع السياسي والايديولوجي الحاد بين الفاعلين السياسيين في تونس مع إكراهات جغرافية-سياسية وفشل البرامج الاقتصادية وضعف القدرات التجديدية للأحزاب والمنظمات المدنية، كعوامل متعددة لخلق شروط فشل دعم مشاركة الشباب السياسية في الشأن العام. لا يمكن للسياسات العمومية واستراتيجيات الأحزاب أن تنجح في تخطي رهانات هذه المشاركة إلا متى اشتغلت مُجدّدة في اتجاه جملة الأهداف التالية:

- العمل على تشجيع مشاركة الشباب في كامل الشأن المجتمعي وفي مختلف مستويات الحياة السياسية والعملية الديمقراطية وفي اتجاه التشريك الفعلي والعملي له في ضبط السياسات وفي إقرار البرامج المختلفة التي لها تأثير على حياة الجمهور الشبابي وخاصة تلك المُوجّهة في اتجاه حصوله على أكبر قدر من الذاتية وتمتّعه بها عمليّا ومساندة التمثيل السياسي الشبابي في المستوى المحلي والجهوي والوطني والاعتراف العميق والتام بحقهم في المشاركة وفي التنظّم الذاتي والمستقل .

- الإنصات الفعلي لمختلف التيارات السياسية الشبابية وللأذواق الفنية وللممارسات الثقافية ولمختلف المهارات الشبابية وإدماج هذه الخصوصيات في مختلف البرامج المصاحبة للاستراتيجيات المضبوطة خاصة في التعليم والتشغيل والمهن الثقافية.

- دعم برامج عمل وتنشيط في مجال التربية السياسية المدنية تهدف إلى تعلّم المشاركة والتشبع بروح الممارسات الديمقراطية منذ المراحل الأولى للتعلّم والتمدرس.

- ضبط ودعم الأشكال التجديدية والبديلة في قطاع التكنولوجيات الرقمية وفضاءات التواصل الاجتماعي المُساهمة في دعم الممارسات الشبابية الديمقراطية والتمتع اليومي بالحرية كمجال حياة للأفراد.

- دعم أشكال التنشيط الثقافي والشبابي وأنواع الوساطة الفنية التي تصب في اتجاه تثمين المبادرة والاقتراح عند الأطفال والناشئة والشباب واستغلال ما تصنعه أنشطة الوساطة الاجتماعية والثقافية من روابط بين الأفراد لتجذير المعرفة بالحقوق المدنية والاجتماعية للشباب.

تحتاج الاستراتيجيات، العمومية أو استراتيجيات الأحزاب، الموجهة للشباب أن تكون تشاركية وليست للاستهلاك السياسي أو الانتخابي، وإنما تتوجه فعليا إلى الشباب ومن أجله. تسعى الدولة ومختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين إلى المحافظة على الديناميكية التشاركية واستدامتها في مراكز صنع القرار، وذلك بتأسيس "أطر " للتخطيط التشاركي والبرمجة المندمجة لجميع الأنشطة السياسية، مع مراعاة مقاربة أفقية تسعى إلى إرساء مرتكزات وثقافة الانخراط السياسي للشباب في الشأن العام. كما تهدف إلى رفع تمثيليته في المجالس المنتخبة لتشجيع الطبقة السياسية على التجدد

والاستفادة من زخم ما بعد 2011 والاستعانة بالمواثيق الدولية وإثراء التشريعات الحاثّة على تشريك الشباب وتفعيل أدواره .

تفيدنا التجارب المقارنة بين المشاريع السياسية الموجهة للشباب والسياسات العمومية المرافقة لها، أن المشاركة الشبابية السياسية الناجحة هي تلك التي انتقلت من طور المطلب السياسي إلى برامج واستراتيجيات نُفّذت حقيقة على أرض الواقع وتستفيد من المراجعات المستمرة بغية تجديد أشكالها وتمكينها من تجاوز ما تواجهه من عقبات مستجدة. يُمكن للسياسات العمومية الموجهة لمشاركة الشباب السياسية في تونس ونظيراتها من السياسات الحزبية وخطط العمل للمنظمات المدنية أن تراجع مكتسباتها ونقائصها في اتجاه خلق ديناميكية جديدة تؤمن ديمومة هذه المشاركة؛ ولكن قبل ذلك في اتجاه إعطاء نفس جديد لهذه المشاركة التي تراجعت كثيرا والمقتصرة في أغلب الأحيان على المشاركة في الانتخابات أو التسجيل في قائمات الناخبين

(Mission de l'observation électorale de l'union européenne, 2019, p23)نعتقد أنه من أوكد حاجيات مشاركة الشباب السياسية في تونس أن تستأنس بجملة من الآليات التنفيذية والتي نرى من بين أهمها الاليات الأربع التالية:

* أولا آلية سياسية-هيكلية تُمكّن الشباب من مدخل سياسي يثبّت ذاتيّة التوجه الشبابي في المشاركة في وضع الخطط ومتابعة تنفيذها. يُمكّنُ هذا التمشي من رصد مشكلات المشاركة السياسية للشباب ومواطن الخلل فيها وأسبابها ويضع استراتيجية عمل للإصلاح. وأمام تعدد الهياكل العمومية المتدخّلة في الشأن الشبابي يجب أن نُمكّن الشباب من الإطار السياسي والقانوني الملائم لكي ينسق مع هذه الهياكل ولا يعوّضها. بهكذا طريقة، يحظى نشاط الشباب السياسي بالفاعلية السياسية والمرونة الهيكلية والاستقلالية القانونية والمالية ولكن في نفس الوقت يخضع للقوانين العامة المنظمة للأنشطة الحزبية والمدنية. هذه القوانين تحتاج هي نفسها إلى مراجعة دائمة بما يضمن عدم تعارضها مع الحريات السياسية ويجعلها أحد المحركات المغذية للمشاركة وأحد مصادر التجديد في اتجاه القطع مع الثقافة البيروقراطية وتحمي مشاركة الشباب من مخاطر الاستثمار السياسوي.

* ثانيا آلية رصد ومتابعة تهدف إلى إحداث بنك وطني معلوماتي يحوي كافة المعطيات الإحصائية الدقيقة والمُحيّنة في كافة المجالات التي تخص الشباب. يهتمّ البنك بإرساء قاعدة بيانات وبتشخيص حاجيات الشباب بشكل تفصيلي وإنجاز دراسات وبحوث ميدانية تهتم بمجمل القضايا الشبابية موثوق بمعطياتها وتحيينها باستمرار لاستثمارها في رسم سياسات الشباب. ينشر البنك كافة إنجازاته البحثية ويمد بها كافة الفاعلين السياسيين ويفيدهم بمخرجات أعماله.

* ثالثا آلية معرفية لإدراج القضايا الشبابية وخاصة منها السياسية في مختلف برامج التعليم والانفتاح عليها كمحاور للبحث العلمي وتشجيع الباحثين الشبان ماليا ولوجستيا على المواكبة العلمية لهذه القضايا. يقع التنسيق مع مختلف الفاعلين في المجال التربوي والتعليمي لاعتماد البيداغوجيا الحركية في تعليم اليافعين والناشئة والتقويم الدائم لطرق التدريس في اتجاه بناء شخصية منفتحة ومتسامحة، تمتلك قدرات الاقتراح وروحه ومتمكنة من تقنيات النقد والمشاركة .

* رابعا وأخيرا آلية تمويلية تهتم بتعبئة الموارد اللازمة لتمكين المشاركة من قدرات تنفيذية ميدانية تنتقل بها من الخطة إلى الإنجاز الفعلي. يمكن لهذه الموارد أن تُعبّئ من الانتفاع بنسبة معينة ومقبولة من جملة المبالغ المالية المتأتية من المخالفات المرورية ومختلف الرهانات الرياضية ومن المخالفات البيئية ومن مخالفات التهرّب الضريبي ومن بيع المحجوزات الديوانية ومن مختلف الهبات والعطايا وأشكال الدعم المالي القانونية. تذهب التمويلات حصريّا لإسناد الأنشطة الثقافية والفنية وأنشطة الوساطة والمرافقة ومختلف المبادرات المدنية الشبابية، في الأحياء والمدارس والفضاء الجامعي. يمكن أن تنتفع المشاريع السياسية والمدنية المُنزّلة في إطار مشاركة الشباب في الشأن العام من قوانين خاصة تُعفيها من جملة الخضوع إلى النظام الضريبي التقليدي المعتاد. في نفس الوقت، تخضع هذه الأنشطة المالية إلى الشفافية المطلقة بما يجعلها رُكنا مؤصلا لحوكمة مالية ومثالا يقطع مع الفساد وسوء التصرف وغيرهما من معوقات الممارسة الديمقراطية.

ليست هذه الآليات غاية في حد ذاتها إنما هي خيار تقني يساهم في تأصيل مشاركة الشباب ودعمها بأسس دائمة. فلقد عانت المشاركة الشبابية من كونها ظلت حبيسة شعار سياسي ودعوة صادقة غير مُنفّذة وغير مفعّلة. استثمرت الدولة في مسألة مشاركة الشباب طيلة أكثر من ستة عقود، وفوّتت النخب السياسية فرصة الانتقال الديمقراطي لتأصيل هذه المشاركة الشبابية نهائيا كأحد أركان إدارة الشأن العام، ولم تنجح في " إزاحة عقبات انخراط الشباب" (Guide de bonne pratique, Janvier 2013, p 6.) لم تستطع الأحزاب والمنظمات والنخب من تأمين انتقال المشاركة من مطلب سياسي إلى ممارسة سياسية يومية، تقطع نهائيا مع العقلية السائدة لدى الأحزاب التي " "لا تأخذ بالاعتبار وجهات نظر الشباب ومواقفهم" (OECD, 2016,) والتي فتّت ثقة الشباب في النخب السياسية وجعلت من مصالحة الشباب مع الفعل السياسي امتحانا صعبا وعسيرا، والذي على الدولة والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية أن تجتازه بنجاح. ويتطلب هذا مراجعات عميقة للمضمون والاستراتيجيات وخطط العمل وخطاب التواصل.

رابعا: المشاركة الغير مكتملة والعزوف يطمسان الاعتراف ويجهضانه

تأثرت المشاركة بتداعيات الصراع الإيديولوجي الحاد بين الفاعلين السياسيين، وبالعودة القوية للخطاب الشعبوي. كما لم تستفد المشاركة من مكاسب اقتصادية تضمن لها الديمومة، إذ مثلت

بطالة أصحاب الشهادات الجامعية وتفاقم الفقر والهشاشة في أوساط الشباب، حطب وقود لانتشار العزوف ونموه. فتراجع المشاركة هو تراجع لمورد أساسي يصنع المواطنة ويؤسس لها. تؤكد كثير من عناوين الأدبيات السياسية والسوسيولوجية على اختلاف توجهاتها المعرفية (Perrineau,2003./ Percheron,2003./ Neveu,2007./ Magnette ,2001.) على أهمية العلاقة العضوية بين المشاركة والمواطنة إلى حد أصبحت هذه العلاقة من المسلمات. لكن علينا الانتباه أيضا أن من آثار تراجع مشاركة الشباب ما يخدش الاعتراف الاجتماعي بهم، وهذا في حد ذاته تأكيد على عمق الأزمة الاجتماعية والسياسية التي تعيشها تونس. تعاني المشاركة السياسية للشباب من عقبات جوهرية تمس "المستوى الضعيف للمعارف السياسية، التربية المدنية الفاشلة والإحساس بعدم الفاعلية"(Rousselle p9)

فإذا ما اعتبرنا الاعتراف كونه "كفيل بوضع حد للصراعات الاجتماعية القائمة على السيطرة والهيمنة والظلم الاجتماعي. ومن ثمة يستطيع الأفراد تحقيق ذواتهم. فهذا ما يتم ضمن العلاقات الاجتماعية التذاوتية"(هونيث،1996، ص 1273.) ترتبط مسألة تحقيق الذات –في جزء منها- بممارسة أنشطة مدنية تُغذّي الشعور بالقدرة على التأثير والمساهمة في هندسة الشأن العام بمستوياته المختلفة. تسمح المشاركة السياسية بإثراء عملية التذاوت وبناء علاقة بين الشباب المشارك وجزء من الفاعلين السياسيين عبر التفاعل مع المقترحات وتقديم التصورات وممارسة الاختيارات الحرة. يتحقق الاعتراف عبر أشكال مختلفة منها الاعتراف في القانون" الذي يضمن للأفراد حريتهم واستقلالهم الذاتي" (هونيث، 2012، ص11). يضمن هذا الشكل من الاعتراف تساوي فرص المساهمة والتفاعل مع الشأن العام، حيث يصبح ذلك أمرا مُشاعا وليس حكرا على فئة معينة تفرضها تراتبية اجتماعية أو غيرها. لكن واقع الحال في تونس، يفيد بأن مسألة تدبير الشأن العام لازالت حكرا على نخب سياسية ومدنية تحتكر آليات ووسائل وطرائق المساهمة والتأثير دون إدماج الشباب بالقدر الذي تتطلبه عملية تغذية المشاركة. تُؤدي هذه الوضعية بالشباب إلى الشعور بعدم تحقق الاعتراف والتواجد على هامش الحياة السياسية، ومنها، ينسحب ذلك على كامل الحياة الاجتماعية والاقتصادية حيث يشعر الشباب بعزلة عن عملية صناعة القرارات وتقديم التصورات والرؤى. بهذا الشكل، تتنامى القطيعة مع الشأن العام، وتصبح مسألة المساهمة بمثابة عملية عبثية لا يمكن لها من وجهة نظر الشباب أن تُعبّر بصدق عن مطالبه أو تصوراته لمسائل السياسة وغيرها. يتجاوز تأثير غياب الاعتراف على الشباب لينسحب على كامل المجتمع، حيث يُغذّي ذلك انعزال فئة هامة ومؤثرة من المجتمع وأحيانا المرور نحو البحث على أشكال جديدة من التنظم من خارج الأطر الموجودة، حيث تفقد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني قُدرات كان من الممكن الاستفادة منها من خلال آلية المشاركة والإسهام في الشأن العام. هذا الجزء العازف عن المشاركة، يخلق جملة من اللّاتوازن السياسي من خلال اقتصار عملية المساهمة في الشأن العام على فئات معينة دون وجود فئة الشباب أو جزء كبير منه. يؤدي كل ذلك إلى تضخيم الباثولوجيات

الاجتماعية وذوبان حلقة من حلقات الممارسة الديمقراطية المتمثلة في المواطنة التي تتغذى في سعيها الدائم للاكتمال من تحقق الاعتراف أو انسداد آفاقه.

نشير إلى أن المشاركة بكل ما تُثيره من رهانات ليست هدفا متعاليا منعزلا في حد ذاته، بل هي ركن من أركان المواطنة كحالة واقعية وممارسة يُفترض أن يعيشها الشباب. هذه المواطنة تستحيل منقوصة ومشوهة مالم تكن مصحوبة كليّا بالاعتراف كواقع اجتماعي يعيشه الأفراد في حياتهم اليومية وفي كل أركان الحياة السياسية، وهذا في حد ذاته احدى التحديات أمام الديمقراطية التي « لا يزال لديها عمل كثير في هذا الميدان لمقاومة كل أشكال مصادرة اراء المواطنين" (Pierre Rosanvallon , Le bon gouvernement, p383). إلى ذلك فإن الاعتراف يظل مجالا لصراع تاريخي مستمرا وراهنا تخوضه الفئات الاجتماعية، ومعتركا يواجهه الشباب ولايزال. يظل الاعتراف هدفا لم يكتمل تحقيقه لدى الشباب في تونس، ويظل رهين تحقق المواطنة وتأصل المشاركة السياسية كإحدى مخرجات ممكنة لصراع يومي ضد تجربة الاحتقار الإذلال والإهانة الاجتماعية تهدّد من دون شك البشر فيما يخص هويتهم، بمثل ما تهدّد الأمراض وجودهم المادي'" (Honneth,2019, p 166)

خاتمة: لا يمكن أن تحقق المشاركة السياسية غاياتها في غياب مساهمة حقيقية لفئة الشباب في إدارة الشأن العام. فالمشاركة ترتبط عضويا بقيم المواطنة وبرهانات الممارسة الديمقراطية التي لازالت تُمثّل تحديا هاما ومصيريا في علاقة بمسار بناء المؤسسات السياسية وتحقيق رهانات الانتقال الديمقراطي وتحقيق الديمقراطية وتأصيلها كقيمة ثقافية تحرك سلوكات الافراد وخياراتهم. غير أن تجذير المشاركة السياسية، يتطلب جُملة من المراجعات التي تخص هيمنة الدولة في ضبط الاستراتيجيات الموجهة للشباب، وكذلك قدرات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجانب المتصل بطرائق التواصل والتعبئة وعملية توظيف القدرات البشرية والتكنولوجية الحديثة التي أصبحت تُمثل ركنا أساسيا في عملية بناء الأحزاب والمنظمات المدنية وفي المحافظة على ديمومتها. كما تتطلب عملية تأصيل المشاركة وتغذيتها، الاشتغال على تقديم تصورات عملية لتمكين الشباب من المساهمة في عملية صنع القرار وتقديم الرؤى والتصورات ذات العلاقة بالشأن العام. إلى ذلك فإن الحزب السياسي ومنظمات المجتمع المدني، فضاءات اجتماعية تقوم بأدوار الوساطة في نشر المشاركة كقيمة ثقافية وتُساهم في عملية التدرّب اليومي عليها كممارسة للمواطنة وتشبُّع بها ودفع نحو تقليص العزوف وتكسير حلقة غياب الاعتراف بالشباب. من العائلة إلى المدرسة ومن المنظمة المدنية إلى الحزب السياسي، ومن المؤسسة الإنتاجية الخاصة إلى مثيلتها العمومية، ومن الإدارة إلى الجامعة، تتغذى المشاركة السياسية للشباب أو تنمحي وتتراجع، من تجذر أو غياب الديمقراطية كثقافة حياة ونمط عيش؛ وفي كلتا الحالتين لن تكون المشاركة السياسية حينئذ إلاّ ترجمانا لما صنعه الأفراد في تاريخهم الاجتماعي والسياسي لنوع حياتهم الاجتماعية المشتركة.

قائمة المراجع:

1.هونيث، أكسل. (2012). التشيئ دراسة في نظرية الاعتراف، (ترجمة وتقديم كمال بومنير)، كنوز الحكمة، الجزائر.

2.هونيث، أكسل.(2018)."الاعتراف تاريخ فكرة أوربية" ، (ترجمة رشيد بوطيب)، المغرب.

3.هونيث، أكسل.(2006)."مجتمع الاحتقار: نحو نظرية نقدية جديدة"، (ترجمة نور الدين علوش)، منشورات الاكتشاف، المغرب.

4.علوان البيج، حسين. (1997). "المشاركة السياسية والعملية السياسية"، المجلد 20، العدد322، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت.

5.مؤسسة فريدريش إيبرت: دراسة الشباب. رابط الدراسة:
https://mena.fes.de/ar/topics/youth-study

6.الجويلي، محمد. (2019). الشباب والمشاركة الانتخابية في تونس، ثنائية الإقبال والنفور في علاقة الشباب بالمشاركة الانتخابية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مشروع المساعدة الانتخابية في تونس مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. الرابط:
file:///C:/Users/DELL/Downloads/Etude%20sur%20la%20participation%20politique%20des%20jeunes%20aux%20%C3%A9lections%202019-%20A4(1).pdf

7.Axel Honneth. (2002), La lutte pour la reconnaissance, traduit de l'allemand par Pierre RUSCH,Paris, les éditions du Cerf

8. Reconnaissance. (1996), Traduit par O. Mannoni, in Monique Canto Sperber (dir) Dictionnaire d'éthique et de philosophie morale, Paris, Puf.

9.Annick Percheron. (1993), La socialisation politique, Paris, édition Arman Colin.

10.Catherine Neveu. (2007), (dir), Cultures et pratiques participatives : perspectives comparatives, préface de Yves Deloye, Paris, éditions L'Harmattan.

11.Jean Hannoyer.(2011), Avoir 20 ans en Tunisie, in Les Sociétés civiles dans le monde musulman, Sous la direction de Anna Bozzo et Pierre-Jean Luizard, Paris, La découverte.

12.Norberto Bobbio. (2007), Le Futur de la Démocratie, Paris, Seuil.

13.Pascal Perrineau. (2003), (dir),Le Désenchantement démocratique, édition de L'aube.

14.Paul Magnette. (2001), La Citoyenneté : une histoire de l'idée de participation civique, Bruxelles, éditions Bruylant.

15.Tzvetan Todorov. (2007), Les ennemis intimes de la démocratie, Paris, Seuil.

16.Savidan Patrick. (2015), Voulons-nous l'égalité ? Paris, Albin Michel.

17.La participation politique des jeunes dans l'espace francophone, Rapport final, Présenté par M. Jean ROUSSELLE, député (Québec)Rapporteur, Assemblée parlementaire de la francophonie, commission affaires parlementaires. Lien : http://apf.francophonie.org/IMG/pdf/4.2-cap-ottawa_2016-porjet_de_rapport_participation_politique_jeunes.pdf

18.Marion Solletty, Le chômage des diplômés, moteur de la révolte tunisienne.Lien:https://www.lemonde.fr/afrique/article/2011/01/07/le-chomage-des- diplomes-moteur-de-la-revolte-tunisienne_1462244_3212.html

19.Mission de l'observation électorale de l'union européenne, Tunisie 2019, rapport final. Lien : http://www.eods.eu/library/D%C3%A9claration%20pr%C3%A9liminaire,%20MOE%20UE%20Tunisie,%2015%2010%202019%20%20(1).pdf

20.Programme des Nations Unies pour le développement. (2013), AMELIORER LA PARTICIPATION POLITIQUE DES JEUNES à travers tout le CYCLE ELECTORAL, Guide de bonne pratique. Lien: https://www1.undp.org/content/undp/fr/home/librarypage/democratic-

governance/enhancing-youth-political-participation-throughout-the-electoral.html

21.‘’Youth in the MENA Region,(2017), How to bring them in ?”, OECD, 2016’’, in : Pour un meilleur engagement de la jeunesse dans la vie publique en Tunisie, programme MENA- OCDE pour la gouvernance, document de travail préliminaire, Septembre 2017. Lien : https://www.oecd.org/mena/governance/Tunisia-discussion-paper-Sept17-web.pdf